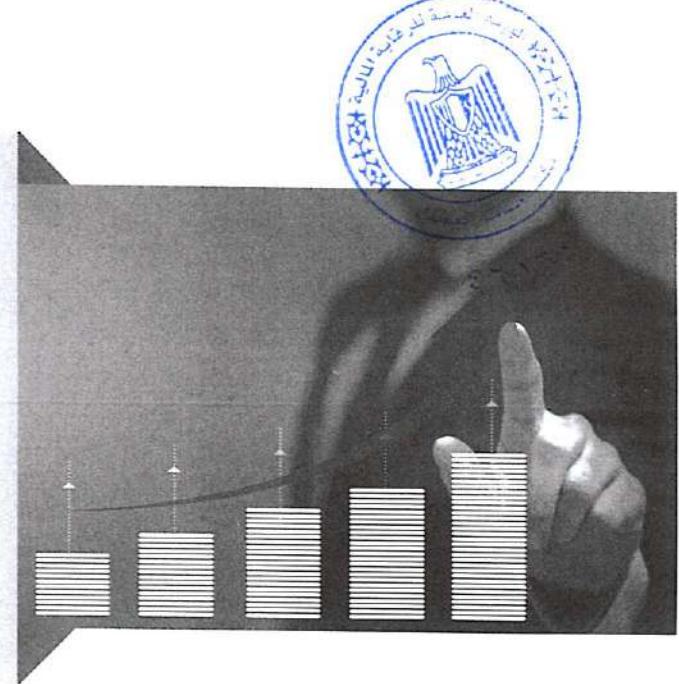


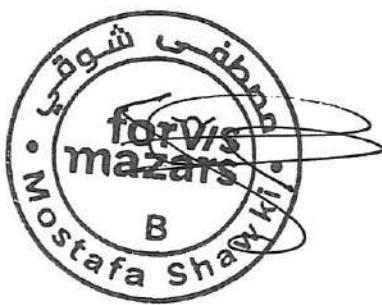


ODIN
INVESTMENTS

نشرة الإكتتاب العام للإصدار الأول
في وثائق صندوق استثمار أودن
للاستثمار في الأسهم المقيدة
بالبورصة المصرية "تريند"
متعدد الإصدارات



١/ حسني عبد العزيز احمد
محامي بالنقض و مجلس الدولة



مايو 2025



ODIN
INVESTMENTS

البند (1): البيانات الرئيسية للإصدار الأول

لصناديق استثمار أودن للاستثمار في الأسهم المقيدة بالبورصة المصرية "تريند" (متعدد الإصدارات)

1/1: اسم الإصدار:

- الإصدار الأول لصناديق استثمار أودن للاستثمار في الأسهم المقيدة بالبورصة المصرية "تريند" (متعدد الإصدارات).

1/2: الجهات المؤسسة

- شركة أودن للاستثمارات المالية المرخص لها بتأسيس صناديق الاستثمار بنفسها أو مع الغير بموجب قرار رئيس مجلس الهيئة رقم (1128) لسنة 2019.

1/3: شركة خدمات الإدارة

- شركة كاتليست لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار.م.م

1/4: مدير الاستثمار:

- شركة ألفا لادارة الاستثمارات المالية.

1/5: مرافق الحسابات

- الأستاذ/ ياسر أحمد محارم (مكتب مصطفى شوقي وشركاه - مزارن).

1/6: المستشار القانوني

- الأستاذ/ حسني عبد العزيز أحمد.

1/7: أمين الحفظ

- بنك قطر الوطني.QNB.

1/8: السياسة الاستثمارية

- يتبع هذا الإصدار السياسة الاستثمارية المذكورة بالبند (7) من نشرة الإكتتاب الرئيسية للصناديق وطبقاً للنسب المحددة بالبند (2/2) من هذه النشرة.

1/9: عملة الإصدار

- الجنيه المصري.

1/10: تاريخ ورقم ترخيص الصناديق من الهيئة العامة للرقابة المالية

- رقم (967) بتاريخ 2025/5/21.

1/11: الموقع الإلكتروني للصناديق:

www.odin-investments.com

1/12: مدة الإصدار

تنتهي مدة الإصدار بانتهاء مدة الصناديق المذكورة بنشرة الإكتتاب الرئيسية وتبدأ من اليوم التالي لتاريخ غلق باب الإكتتاب على ان تسرى في شأنه في حالة التصفية الأحكام المحددة بالبند (26) من النشرة الرئيسية.

1/13: نوع الطرح

الوثائق مطروحة للأكتتاب العام للجمهور علي النحو الوارد بالبند (4) من النشرة الرئيسية.

1/14: الموقع الإلكتروني للصناديق

www.odin-investments.com

أ/ حسن عبد العزيز أدهم
المهتم بالنقض و مجلس الدولة



صناديق استثمار أودن للاستثمار في الأسهم المقيدة بالبورصة المصرية "تريند" (متعدد الإصدارات)

البند (2): بيانات الإصدار

بند 2/1: مصادر أموال الإصدار والوثائق المصدرة منه

1/1/2: قيمة الإصدارات المستهدفة والقيمة الإسمية للوثيقة

- يبلغ الحجم المبدئي المستهدف للإصدار قيمة 10 مليون جنيه (عشرة مليون جنيه وثيقة) بقيمة إسمية قدرها 1 جنيه للوثيقة (جنيه واحد مصرى) ويصدر للجهة المؤسسة وثائق بعدد 5 مليون وثيقة (خمسة مليون جنيه وثيقة) بقيمة إجمالية 5 مليون جنيه (خمسة مليون جنيه مصرى)
- تطرح باقى الوثائق البالغ عددها 5 مليون وثيقة (خمسة مليون وثيقة) للإكتتاب العام للجمهور ويجوز تلقي إكتتابات تفوق المبلغ المستهدف.
- تتم زيادة حجم الإصدار وفقاً لعمليات الشراء مع مراعاة الحد الأدنى للمبلغ المجنوب وكذلك نسبة المشاركة من الجهة المؤسسة في كل إصدار بنسبة لا تقل عن 6% من حجم كل إصدار بحد أقصى 5 مليون جنيه (خمسة مليون جنيه مصرى).

2/1/2: القيمة الإسمية للوثيقة والقدر المطلوب سداده

- تبلغ القيمة الإسمية للوثيقة 1 جنيه (واحد) جنيه مصرى وتتسدّد قيمة الوثيقة نقداً بنسبة 100% عند الإكتتاب / الشراء.
- 3/1/2: المبلغ المجنوب من الجهات المؤسسة لحساب الإصدار

- يجب آلا يقل المبلغ المجنوب لكل إصدار عن نسبة 2% من حجم الأموال المستثمرة في الإصدار بحد أقصى خمسة مليون جنيه مصرى.
- لا يجوز لمؤسسة الصندوق التصرف في الحد الأدنى من الوثائق المكتتب فيها مقابل المبلغ المجنوب طوال مدة الإصدار إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة المسبيقة ووفقاً للضوابط المحددة منها والمتصفح عنها تفصيلاً بالبند (5) من نشرة الإكتتاب الرئيسية للصندوق.
- يحق لمؤسسة الصندوق التصرف بنقل الملكية/ الاسترداد -حسب طبيعة الصندوق- في الوثائق المجانية المصدرة نتيجة توزيع الأرباح (مٌى تحقق).

4/1/2: حقوق حملة الوثائق

- تمثل كل وثيقة حصة نسبية شانعة في صافي أصول الإصدار ويشارك حملة وثائق الإصدار - بما فيهم الجهات المؤسسة للصندوق في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الإصدار كل حسب ما يملكه من وثائق وكذا فيما يتعلق بصفي أصول الإصدار عند الإنتهاء أو التصفية.

بند 2/2: السياسة الاستثمارية للإصدار

أولاً: مبادئ عامة وفقاً للمادة (174) من اللائحة التنفيذية:

يكون إستثمار أموال الصندوق بصفة رئيسية في الأوراق المالية المقيدة البورصة المصرية بالإضافة إلى أدوات إدارة النقدية وفقاً لما يلى:

- 1- لا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية لشركة واحدة على 15% من صافي أصول الصندوق وبما لا يجاوز 20% من الأوراق المالية لتلك الشركة.
- 2- لا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء وثائق إستثمار في صندوق آخر على 20% من صافي أصول الصندوق الذي قام بالاستثمار وبما لا يجاوز 5% من عدد وثائق الصندوق المستثمر فيه.

- 3- عدم جواز التعامل بنظام التداول في ذات الجلسة بما يزيد على 15% من حجم التعامل اليومي للصندوق، وبمراجعة حكم البند السابق.
- 4- لا يجوز أن تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في الأوراق المالية الصادرة عن مجموعة مرتقبة عن 20% من صافي أصول الصندوق ، ويجوز أن يكون من بين الشركات المستثمر فيها شركة المصريين للإسكان والتنمية والتعمير وشركة أودن للاستثمارات المالية (أطراف مرتقبة).
- 5- لا يجوز استخدام أصول الصندوق في أي إجراء أو تصرف يؤدي إلى تحمل الصندوق مسؤولية تتجاوز حدود قيمة استثماره.
- 6- في حالة تجاوز أي من حدود الاستثمار المنصوص عليها يتعين على مدير الاستثمار اخطار الهيئة بذلك فوراً واتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة الوضع خلال أسبوع على الأكمل.

ويجوز بحد أقصى ثلاثة أشهر من تاريخ بدء عمل الصندوق الاحتفاظ بأدوات نقدية قصيرة الأجل تتجاوز النسب المنصوص عليها في هذا البند .
الاحتفاظ بحد أدنى من السيولة لمواجهة إلتزامات الصندوق.

- للالتزام بالحد الأدنى للتصنيف الائتماني لأدوات الدين أو الصكوك المستثمر فيها وفقاً للحد المقبول لدى الهيئة وفي ضوء القرارات الصادرة عنها في هذا المישان، على ان يكون صادر من إحدى شركات التصنيف الائتماني الصادرة بها قرار مجلس إدارة الهيئة و يتم الإفصاح بشكل سنوي لجماعية حملة الوثائق عن أي تغير في التقييم الائتماني لهذه الأدوات الاستثمارية.

حسني عبد العزيز أدهم
الحاصل على التخصص وتحقيق المعاشرة





ODIN
INVESTMENTS



ثانياً: هيكل أصول الصندوق:

- أسهم الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية سواء في السوق الرئيسي أو سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- وثائق صناديق الاستثمار الأخرى المقيدة بالبورصة المصرية والصناديق المفتوحة.
- ودائع تحت الطلب وأذون الخزانة وذلك طبقاً للنسب المحددة في الضوابط الإستثمارية.
- سندات التوريق الصادرة مقابل محفظة حقوق مالية.
- السندات والصكوك التي تصدرها الشركات المساهمة.

ثالثاً: النسب الإستثمارية:

- الأسهم المقيدة بالبورصة المصرية وحقوق الاكتتاب بصفة رئيسية بعد أقصى 95% من صافي أصول الصندوق وبعد أدنى 20% من صافي أصول الصندوق، ويجوز أن تصل تلك النسبة إلى 5% في حالة الضرورة الإستثمارية وفقاً لرأفة مدير الإستثمار على أن يفصح بذلك للجنة الإشراف وعلى أن يتم إستثمار النسبة المتبقية الغير مستثمرة في الأسهم في أدوات الدخل الثابت التي تشمل كافة أدوات الدين الحكومية وتلك المصدرة من البنوك والشركات والجهات الأخرى وكذا الصكوك ذات التصنيف الإئتماني-BBB- والودائع البنكية.
- يتلزم مدير الاستثمار بالإحتفاظ بقدر مناسب من السيولة لمواجهة الالتزامات يتم توظيفها في أدوات مالية قصيرة الأجل يسهل تحويلها إلى نقدية بنسبة لا تقل عن 5% من صافي أصول الصندوق.
- يستثمر الصندوق في وثائق صناديق الاستثمار المفتوحة والمغلقة المقيدة بالبورصة - وكذا صناديق أسواق النقد وأدوات الدين- بدون حد أدنى وبعد أقصى 40% من صافي أصول الصندوق.
- مع الأخذ في الاعتبار مناخ الاستثمار بصفة عامة والظروف الاقتصادية والسياسة العامة، يجوز لمدير الاستثمار لمواجهة هذه المخاطر أن يقوم بتحفيض نسبة الاستثمار في الأسهم مقابل زيادة نسبة السيولة بالإستثمار في الأدوات المالية التي يسهل تحويلها إلى نقدية عند الطلب قصيرة الأجل مثل الودائع المصرفية وأذون وسندات الخزانة ووثائق إستثمار صناديق أسواق النقد وأدوات الدين، على أن يتم الإفصاح عن ذلك في تقريره للجنة الإشراف على الصندوق.

بند 2/3: دورية اعلان سعر الوثيقة

- يتم إعلان سعر الوثيقة أول يوم عمل من كل أسبوع على الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق ويعتبر هذا التقييم من شركة خدمات الإدارة على أساس نصيب الوثيقة في صافي أصول الإصدار على أساس إقبال آخر يوم تقييم لقيمة الوثيقة.
- يتلزم شركة خدمات الإدارة بتقييم الوثيقة يومياً مع مراعاة معايير المحاسبة المصرية ويتم التقييم الدوري بهدف تحديد القيمة الشرائية والإستردادية على أساس نصيب الوثيقة من صافي قيمة أصول الإصدار وذلك وفقاً لأحكام البند رقم (19) من نشرة الإكتتاب الرئيسية للصندوق ووفقاً لضوابط التقييم المحددة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 130 لسنة 2014 ومعايير المحاسبة المصرية.

بند 2/4: جماعة حملة وثائق الإصدار

- تكون جماعة منفصلة لحملة وثائق الإصدار يكون غرضها حماية المصالح المشتركة لأعضائها ومتابعة الإصدار حتى إنتهاءه ونكون اختصاصاتها وفقاً لأحكام البند رقم (15) من نشرة الإكتتاب الرئيسية للصندوق.

بند 2/5: أرباح الإصدار وعائد الوثيقة وتوزيعات الأرباح

1/5/2: أرباح الإصدار

- يتم تحديد أرباح الإصدار من خلال قائمة الدخل والتي يتم إعدادها بما يحدد صافي ربح أو خسارة الفترة لكل إصدار علي حد كجزء من قائمة الدخل المجمعية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية علي أن تتضمن أرباح الإصدار علي الأخص الأحكام الواردة بالبند رقم (20) من نشرة الإكتتاب الرئيسية للصندوق.

2/5/2: عائد الوثيقة وتوزيعات الأرباح

الله يحيى عبد العزيز أدهم
المهندسي بالنقض و مجلس الدولة



الإمكانية.

- يتم إعادة إستثمار الأرباح المتولدة الناتجة عن إستثمارات الإصدار وتعكس هذه الأرباح على قيمة الوثيقة.

- يجوز للإصدار وفقاً لدراسة مدير الإستثمار أن يقوم بإجراء توزيعات إستثنائية (نقدية أو وثائق مجانية) سنوياً كنسبة من الأرباح الفعلية المحققة خلال الفترة.

- تقوم شركة خدمات الإدارة بكتابته وتسجيل جميع التوزيعات.

البند (3): بيانات الإكتتاب في الإصدار

بند 3/1: الجهات متلقية طلبات الإكتتاب وطلبات الشراء والاسترداد

1. شركة العربي الأفريقي الدولي لتداول الأوراق المالية والسنادات وجميع فروعها.
حاصلة على ترخيص من الهيئة بموجب قرار رقم (715) بتاريخ 30/6/2020 بمزاولة نشاط تلقي الإكتتاب و الشراء و الاسترداد لوثائق صناديق الاستثمار.
2. شركة سيمجا لتداول الأوراق المالية وجميع فروعها.
حاصلة على ترخيص من الهيئة بموجب قرار رقم (1678) لسنة 2022 بتاريخ 10/10/2022 بمزاولة نشاط تلقي الإكتتاب و الشراء و الاسترداد لوثائق صناديق الاستثمار.
3. شركة مياشر إنترناشيونال لتداول الأوراق المالية والسنادات وجميع فروعها داخل وخارج جمهورية مصر العربية.
حاصلة على ترخيص من الهيئة بموجب قرار رقم (53) بتاريخ 09/01/2020 بمزاولة نشاط تلقي الإكتتاب و الشراء و الاسترداد لوثائق صناديق الاستثمار.
4. شركة ثري واي لتداول الأوراق المالية وجميع فروعها.
حاصلة على ترخيص من الهيئة بموجب قرار رقم (576) بتاريخ 05/03/2023 بمزاولة نشاط تلقي الإكتتاب و الشراء و الاسترداد لوثائق صناديق الاستثمار.
5. شركة الأهرام للسمسرة في الأوراق المالية وجميع فروعها.
حاصلة على ترخيص من الهيئة بموجب قرار رقم (2343) بتاريخ 26/12/2022 بمزاولة نشاط تلقي الإكتتاب و الشراء و الاسترداد لوثائق صناديق الاستثمار.
6. أسطول لتداول الأوراق المالية والوساطة وجميع فروعها.
حاصلة على ترخيص من الهيئة بموجب قرار رقم (1527) بتاريخ 09/12/2020 بمزاولة نشاط تلقي الإكتتاب و الشراء و الاسترداد لوثائق صناديق الاستثمار.

بند 3/2: الإكتتاب في وثائق الإصدار

3/2/1: نوع الطرح:

- الوثائق مطروحة للاكتتاب العام للجمهور علي النحو الوارد بالبند (4) من نشرة الإكتتاب الرئيسية للصندوق.
- 3/2/2: الحد الأدنى والأقصى للاكتتاب في الإصدار وعمولة الإكتتاب:
 - الحد الأدنى للاكتتاب 100 (مائة) وثيقة بقيمة إجمالية 100 جنيه (مائة جنيه مصرى) ولا يوجد حد أقصى للاكتتاب في وثائق الاستثمار التي تصدرها الصدور، هذا ويجوز للمكتتبين التعامل شراء/استرداداً بوئيقه واحدة بعد إتمام عملية الإكتتاب
 - لا يتحمل حامل الوثيقة أي عمولة للاكتتاب.

3/2/3: تاريخ فتح وغلق باب الإكتتاب

- يتم فتح باب الإكتتاب في وثائق هذا الإصدار اعتباراً من تاريخ ٢٥/٨/٢٠٢٥ ولددة شهرين تنتهي في تاريخ ٤٤/٨/٢٠٢٥ ، ويجوز غلق باب الإكتتاب بعد مرور خمسة أيام من تاريخ فتح باب الإكتتاب في حالة تخطية جميع الوثائق المطروحة.
- إذا لم يتم الإكتتاب في جميع الوثائق المطروحة خلال تلك المدة جاز بمموافقة رئيس الهيئة مد فترة الإكتتاب مدة لا تزيد عن شهرين آخرين.
- وبسقوط قرار الهيئة بإعتماد نشرة الإصدار إذا لم يتم فتح باب الإكتتاب في الوثائق خلال شهرين من تاريخ صدور الموافقة ما لم تقرر الهيئة مد تلك الفترة لمدة أو مدد أخرى.

بند 3/3: شراء واسترداد وثائق الإصدار

3/3/1: شراء الوثائق (أسيوخي):

- يوم الشراء الفعلي الذي تحتسب على أساسه القيمة الشرائية للوثيقة هو اغفال يوم الخميس من كل أسبوع وحال كونه عطلة رسمية يكون الشراء يوم العمل السابق.
- يتم تجميع طلبات شراء وثائق الاستثمار الجديدة طوال أيام العمل المصرفي حتى الساعة الثانية عشر ظهراً في نهاية يوم الخميس من كل أسبوع (يوم الشراء الفعلى).

- يتم تسوية قيمة الوثائق المطلوب شراؤها وتحديد عدد الوثائق المستحقة للعميل اعتباراً من أول يوم عمل تالي ل يوم الشراء الفعلي وبالسعر المعلن في صباح هذا اليوم والمعتبس على أساس نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية يوم الشراء الفعلى من كل أسبوع ، على أن تُرد فروق التسوية (إن وجدت) لحساب العميل

حسن عبد العزيز أحـمـد
أـحمدـيـ لـلـتـفـضـ وـهـجـيـسـ الـلـوـلـاـ



- يتم إضافة قيمة الوثائق الجديدة المشتراء لحساب الصندوق واحتساب العائد عليها اعتباراً من يوم العمل التالي ليوم الشراء الفعلي.
- يتم شراء وثائق إستثمار الصندوق بإجراء قيد دفترى لعدد الوثائق المشتراء في سجل حملة الوثائق لدى شركة خدمات الإدارة بما لا يخل بالتزامات الجهات متلقية طلبات الإكتتاب / وطلبات الشراء والإسترداد بإمساك السجلات اللازمة لهذا النشاط.

- لا تتحمل الوثيقة عمولة الشراء.

2/3: إسترداد الوثائق (أسبوعي):

تم الاسترداد وفقاً لما يلي:

(1) تقديم الطلب:

- يجوز لأي من حملة الوثائق (أو الموك عنـه قانوناً) إسترداد كل أو بعض وثائق الإستثمار التي يمتلكها وذلك من خلال تقديم طلب الإسترداد للجهة متلقية طلبات الإسترداد في جميع أيام العمل المصرفي الرسمية طوال الأسبوع وبعد أقصى الساعة الثانية عشر ظهراً على أن يكون الخميس من كل أسبوع هو يوم الإسترداد الفعلى ، وفي حالة كان يوم عطلة رسمية يكون يوم العمل السابق له هو يوم الإسترداد الفعلى.

(2) احتساب القيمة الإستردادية:

- يتم احتساب القيمة الإستردادية علي أساس نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية يوم الخميس من كل أسبوع أو يوم العمل السابق في حال كونه عطلة رسمية.

(3) الوفاء بالقيمة الإستردادية:

- يتم الوفاء بقيمة الوثائق المسترددة بعملة الصندوق خلال يومي عمل من يوم الإسترداد الفعلى وهو يوم الخميس من كل أسبوع أو يوم العمل السابق في حال كونه عطلة رسمية.

- يتم تخفيض قيمة الوثائق المطلوب إستردادها من أصول الصندوق اعتباراً من اليوم العمل التالي ليوم الإسترداد الفعلى.

- يتم تحديث بيانات حملة الوثائق من خلال سجل حملة الوثائق لدى شركة خدمات الإدارة.

(4) مصاريف الإسترداد:

- لا تتحمل الوثيقة عمولة أو مصاريف إسترداد.

البند (4): الأعباء المالية على الإصدار

تتحمـل كل وثيقـة نسبـتها من الأتعاب حسب نسبـتها إـلى إجمـالي الإـصدار والـتي تـتمثل في حـصـتها في الأعبـاء المـالـية المـذـكـورـة بالـبـندـ رقم (28) من نـشـرةـ الإـكتـتابـ الرـئـيسـيـةـ للـصـنـدـوقـ بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ الأـعـابـ المـذـكـورـةـ أـدـنـاهـ الخـاصـيـةـ هـنـاـ الإـصدـارـ كـالتـالـيـ:

1/4: أتعاب مدير الاستثمار:

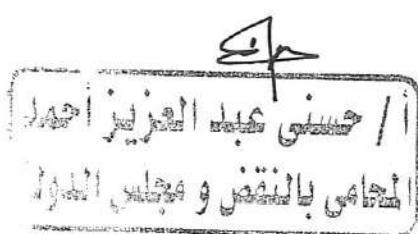
يستحق مدير الاستثمار أتعاب مقابل إدارته للصندوق كال التالي:

أتعاب الإدارة:

يتحـصـضـ مديرـ الإـسـتـثـمـارـ أـعـابـ ثـابـتـةـ نـظـيرـ إـداـرـةـ لـلـصـنـدـوقـ بـوـاقـعـ 0.5% (ـخـمـسـةـ فـيـ الـأـلـفـ) سنـوـيـاـ مـنـ صـافـيـ أـصـولـ الإـصـدـارـ تـحـتـسـبـ وـتـجـنـبـ يـوـمـيـاـ وـيـتـمـ سـتـادـهـ بـمـطـعـةـ شـهـرـيـةـ فـيـ بـدـاـيـةـ الشـهـرـ التـالـيـ.

أتعاب حسن الأداء:

يسـتـحـقـ مدـيـرـ الإـسـتـثـمـارـ أـعـابـ حـسـنـ أـدـاءـ نـظـيرـ إـداـرـةـ لـلـصـنـدـوقـ بـوـاقـعـ 6.5% (ـسـتـةـ وـنـصـفـ فـيـ الـمـائـةـ) سنـوـيـاـ مـنـ صـافـيـ أـرـاجـ الصـنـدـوقـ السـنـوـيـةـ فـيـ 31/12 مـنـ كـلـ عـامـ الـتـيـ تـزـيدـ عـنـ مـتوـسـطـ صـافـيـ أـعـادـ ذـوـنـ خـرـاجـهـ إـسـتـحـقـاقـ 364 يومـ عـنـ الـعـامـ مـحـلـ التـقيـيمـ، وـتـدـفعـ أـعـابـ حـسـنـ أـدـاءـ بـعـدـ إـعـتـمـادـهـ مـنـ مـراـقـبـ الـحـسـابـاتـ فـيـ بـنـاءـهـ كـلـ عـامـ.



٤/٣: أتعاب الممثل القانوني لحملة وثائق الاصدار ونائبه:

يتحمل الإصدار أتعاب الممثل القانوني لجامعة حملة الوثائق بواقع 9000 جنيه (فقط تسعة آلاف جنيه) تسدد بصفة ربع سنوية، ولناته يوازن 7500 جنيه (فقط سبعة آلاف وخمسمائة جنيه) تسدد بصفة ربع سنوية بإجمالي مبلغ قدره 66000 جنيه سنويًا (فقط ستة وستون ألف جنيه) لكلاهما مجتمعين.

وبذلك يبلغ إجمالي الأتعاب الثابتة التي يتحملها الإصدار قدرها 66.000 جنيه مصرى سنويًا ونسبة 0.5% سنويًا من صاف أصول الإصدار، بخلاف تصيب الإصدار من الأتعاب المذكورة بنشرة الإكتتاب الرئيسية وبالغة 383 الف جنيه وتصيبه في نسبة 4.92% من صاف أصول الإصدار المذكورة بالنشرة الرئيسية، ومصاريف التأسيس ورسوم الحفظ واتعاب حسن الأداء وأي مصاريف أخرى مشار لها.

البند (٥): إعتماد نشرة الإصدار

بند ١/٥: إقرار الأطراف الخاصة بالإصدار

تم إعداد هذه النشرة المتعلقة بإصدار وثائق صندوق استثمار أودن للإستثمار في الأسهم المقيدة بالبورصة المصرية "تريند" تحت مسؤولية كل من جهة التأسيس (شركة أودن للإستثمارات المالية) وكذا شركة ألفا لإدارة الإستثمارات المالية كمدير للإستثمار وكذا لجنة الإشراف على الصندوق، وقد تم بذلك أقصى درجات العناية للتأكد من أن المعلومات المقدمة في هذه النشرة دقيقة وكاملة وأنها تتفق مع مبادئ وأسس إصدار وثائق الإستثمار الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية وأن المعلومات الواردة بتلك النشرة لا تخفي أي معلومات عن نشاط الصندوق كان من الواجب ذكرها للمستثمرين المستهدفين في هذا الإكتتاب، إلا أنه يجب على المستثمرين قراءة المعلومات والمخاطر الواردة بنشرة الإصدار وبالنشرة الرئيسية للصندوق قبل إتخاذ قرار الإستثمار، مع العلم بأن الإستثمار في الوثائق قد يعرض المستثمر لخسارة أو تكبد خسائر أخرى، وفيما يلي توقيعات الأطراف المذكورة في هذه النشرة من بيانات ومعلومات.

عن لجنة الإشراف

رئيس لجنة الإشراف
د/ هاشم السيد عاشم

عن شركة ألفا لإدارة الإستثمارات المالية

Alpha Financial Investments Management S.A.E
العضو المنتدب
مصطفى محمد شحاته

عن المستشار القانوني

مراقب الحسابات
forw's mazars
د/ سراج الدين محامى

أ/ حسني عبد العزيز أحمد
الحاصل على تقدير وشهادة
حسني عبد العزيز أحمد

Stafa Shawa
د/ سراج الدين محامى

بند ٢/٥: أسماء وعناوين مستولى الاتصال

عن الصندوق (صندوق إستثمار أودن للإستثمار في الأسهم المقيدة بالبورصة المصرية "تريند" - متعدد الإصدارات).

الأستاذ/ مصطفى كمال حافظ - مدير التأسيس ومسئولي الاتصال

العنوان: المبني B2210 - القرية الذكية - الجيزة - جمهورية مصر العربية .

البريد الإلكتروني: skamal@odin-investments.com | التليفون: 01017610098

عن مدير الإستثمار (شركة ألفا لإدارة الإستثمارات المالية).

الأستاذ/ أحمد مصطفى محمد شحاته

العنوان: المبني رقم B2210 بالقرية الذكية - الجيزة - مصر .

البريد الإلكتروني: ahmed.shehata@alpha-odin.com | التليفون: 01001090040

هذه النشرة تمت مراجعتها من الهيئة العامة للرقابة المالية ووجدت متماشية مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولانته التنفيذية وتم اعتمادها بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/٢٠٢٥ علماً بأن إعتماد الهيئة للنشرة ليس إعتماداً للجذوى التجارى للنشاط موضوع النشرة أو لقدرة النشاط على تحقيق نتائج معينة، حيث يقتصر دور الهيئة على مجرد التحقق من أن بيانات هذه النشرة تم ملئها وفقاً للنموذج المعده لذلك وذلك في ضوء المستندات التي قدمت للهيئة وبدون أدنى مسؤولية تقع على الهيئة، وينتحمل كل من الجهات الموسعة للصندوق ومدير الإستثمار وشركة خدمات الإدارة وكذلك من اقرب الحسابات والمستشار القانوني المسئولة عن صحة البيانات الواردة بهذه النشرة، علماً بأن الإستثمار في هذه الوثائق هو مسئولية كل مستثمر وفي ضوء تحمله للمخاطر وتقديره للعواائد.